

## مذكرة مفاهيمية لتقرير يُرْمَع إصداره عام ٢٠١٦ بشأن

### "التعليم والاستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"

(أعدّها الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، مقر اليونسكو، باريس، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

#### المقدّمة

إن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع هو وثيقة مرجعية تحليلية تستند إلى أدلة وترصد كل سنة تقريباً منذ عام ٢٠٠٢ التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع والهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقة بالتعليم. ويتولى إعداد التقرير فريق مستقل وتنشره اليونسكو. ويقوم التقرير، بالاستناد إلى آخر البيانات المتوافرة وإلى طائفة واسعة من مصادر الأدلة، بتقييم وفاء البلدان والمجتمع الدولي بالالتزامات المعقودة في داكار، وباقتراح سياسات واستراتيجيات لتسريع وتيرة التقدم. وبالإضافة إلى رصد أهداف التعليم للجميع الستة، تناول كل تقرير من غالبية هذه التقارير موضوعاً تعليمياً مهماً بكثير من الإمعان والتفصيل. وقد صدر حتى الآن أحد عشر تقريراً تناولت مواضيع متنوعة من بينها جودة التعليم، وقضايا الجنسين، والقراءة لدى الكبار، والشباب والمهارات، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، واللامساواة والحوكمة، والسكان المحرومون، والنزاعات المسلحة. وسيتم الانتهاء قريباً من إعداد تقرير ختامي عن إنجازات برنامج التعليم للجميع وعن التحديات المتبقية، وسيصدر هذا التقرير في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وما زالت سلسلة التقارير العالمية لرصد التعليم للجميع تلي غرضها الأصلي مع أنّها تطوّرت على مرّ السنوات. فقد حسّنت أدوات الرصد والقياس بإدارة المديرين المتعاقبين وزيد عددها. وأضاف التقرير إلى المعلومات المستمدّة من معهد اليونسكو للإحصاء - وهو مصدره الرئيسي للمعلومات الإحصائية المتعلقة بنظم التعليم الوطنية - معلومات كمية وغير كمية عن السياسات جُمعت من سائر الشركاء والمؤسسات، الأمر الذي أتاح للتقرير أن يبيّن بصورة مستمرة قاعدة أدلة لرصد قضايا التعليم الرئيسية - على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

ومع توافر مصادر جديدة للمعلومات، وجد فريق التقرير وسائل لتقوية أدوات الرصد التي يستخدمها للكشف عن قضايا رئيسية مثل اللامساواة، التي تلاحظ داخل البلدان أو مع مرور الزمن، على صعيد الحضور المدرسي والتحصيل العلمي ونتائج التعلم. والجدير بالذكر على وجه الخصوص قاعدة البيانات العالمية بشأن التفاوت في مجال التعليم التي أعدت بمعالجة عدد كبير من المعلومات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومن عمليات التقييم المقارن.

وجرى تقييم عمل فريق التقرير خير تقييم. فقد أجريت ثلاث عمليات تقييم خارجية للتقرير كانت نتائجها إيجابية، ووُصفت أحدثها (٢٠١٣-٢٠١٤) التقرير قائلاً إنه "تقرير عالي الجودة يستند إلى بحوث وتحليل محكمة جعلت منه مصدراً هاماً راسخاً لقطاع التعليم... و[هو] يؤدي دوراً هاماً ومؤثراً بصورة مباشرة وغير مباشرة في خطاب السياسات ورسم السياسات".

واجتمع المجلس الاستشاري المعني بالتقرير، في حزيران/يونيو ٢٠١٤، للنظر في مستقبل التقارير بالاستناد جزئياً إلى آخر عملية تقييم خارجية. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الصريح لاستمرار عمل الفريق المعني برصد التعليم، الذي يركز على أسس نموذج التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ويستند إلى قاعدة معارفه الواسعة لرصد التقدم المحرز في تحقيق غايات التعليم الجديدة وتحليل السياسات والمواضيع التحليلية الجديدة.

وقد أُتخذت منذ ذلك الوقت الخطوات اللازمة لإعداد سلسلة من التقارير الجديدة بعنوان جديد يتم تحديده لاحقاً، وستقوم هذه التقارير برصد التقدم المحرز في البلدان - أو رصد غياب التقدم - فيما يتعلق بهدف التعليم وغاياته في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وبمؤشرات التعليم الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وستواصل التقارير المقبلة أيضاً دراسة القضايا الحرجة المتعلقة بالمسائل المالية، والإدارة، والمساعدات اللازمة بين البلدان لتناول أولويات التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وأخيراً واستناداً إلى مجلس استشاري تم تشكيله مؤخراً، سيدرس كل تقرير موضوعاً أو محوراً خاصاً.

ويسعى التقرير الأول من هذه السلسلة، وهو تقرير عام ٢٠١٦، إلى وضع إطار للرصد وإلى مناقشة التحديات المالية الرئيسية. وسيقيم التطورات التي قد تطرأ بعد عام ٢٠١٥ في مجال الإدارة والتمويل والتكامل بين القطاعات والتي لها تبعات على البحوث والسياسات المتعلقة بالتعليم. أما الموضوع الخاص، الذي تقرّر بدعم من المجلس الاستشاري المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، فسيكون "التعليم والاستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وبالتالي، لن يركز تقرير عام ٢٠١٦ على العلاقات المتشابكة التي تربط التعليم بالقطاعات الإنمائية الرئيسية فقط، وإنما سيحدّد أيضاً الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التعليمية المرتبطة أفضل ارتباطاً بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية لخطة التنمية المستدامة الجديدة.

وتنقسم هذه المذكرة المفاهيمية الممهّدة لتقرير عام ٢٠١٦ إلى أربعة أقسام، هي:

١ - المفاهيم الجديدة ومواقع التركيز المتغيرة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥

٢ - رصد هدف التعليم وغاياته في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥

٣ - مشكلات التمويل وتحدياته

٤ - موضوع "التعليم والاستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

**المفاهيم الجديدة ومواقع التركيز المتغيرة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥**

من أجل وصف المفاهيم الجديدة ومواقع التركيز المتغيرة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، سيقوم تقرير عام ٢٠١٦ أولاً بوصف الوضع الأولي السائد في عام ٢٠١٥ من أجل إرساء الأسس اللازمة لتحليل البحوث والسياسات لاحقاً. وسيتمضمّن التقرير مناقشة مفصلة عن المقتضيات المالية اللازمة المقدّرة لما بعد عام ٢٠١٥ وسيقارن هذه الأرقام بمختلف

عمليات تقدير التكاليف السابقة. وسيؤر التقرير أساساً منتظماً لرصد ووضع مؤشرات رئيسية للتعليم ترتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسينظر التقرير في الوضع الحالي لعملية صنع السياسات، متتبّعاً في ذلك تطوّر الخطابات في الوكالات الدولية فيما يخص العلاقات التي تربط قطاع التعليم بالقطاعات الإنمائية الأخرى، والأثر الرئيسي الذي يخلفه ذلك على حكومات البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني.

ويمكن وصف المفاهيم الجديدة ومواضع التركيز المتغيرة في أربعة مجالات:

١ - مفاهيم التعليم الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتعلقة بها: ستُدمج أولويات التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ في خطة أوسع نطاقاً هدفها تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وسيحدّد تقرير عام ٢٠١٦ مفاهيم التنمية المستدامة كما وردت أصلاً في تقرير برونديتلاند لعام ١٩٨٧، ويتقّصّى تطوّر مفاهيم الاستدامة في الأوساط الأكاديمية وفي عملية رسم السياسات. وسيقوم التقرير على نحو مماثل بإلقاء الضوء على التطوّر الذي شهده التعليم من أجل التنمية المستدامة. وسيؤدي توضيح هذه المفاهيم الرئيسية إلى بناء المناقشات والخطابات المقبلة على أساس سلسلة التقارير الجديدة.

٢ - تّجّج التعلم مدى الحياة: إن هدف وغايات التعليم المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أوسع نطاقاً وأكثر طموحاً من إطار دكار للتعليم للجميع. فيتضمن جدول الأعمال الجديد للتعليم عدداً أكبر من مراحل التعليم، وأشكالاً مختلفة (توفير التعليم النظامي وغير النظامي، والحكومي وغير الحكومي) ومضامين وأفكاراً جديدة. وفي حين تُركّز غالبية الأدلة المتوفرة على التدريس النظامي، سيستخدم تقرير عام ٢٠١٦ تّجّج التعلم مدى الحياة كإطار لتوسيع نطاق التغطية التي توفرها سياسات التعليم وبرامجه، وذلك بغية أخذ تعليم الكبار والتعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي بعين الاعتبار.

٣ - الطابع العالمي: يشكّل الطابع العالمي مبدأً مركزياً من المبادئ التي ينطوي عليها جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيقوم تقرير عام ٢٠١٦ بالتوسّع في رصد وتغطية القضايا التي تخص بلدان الشمال من خلال تغطية التعليم التقني والمهني والمرحلة العليا للتعليم الثانوي والتعليم العالي على نحو أفضل. وستشدد المناقشة المواضيع المتعلقة بدور التعليم في التنمية المستدامة على مسألة ترابط العالم، مقرّرةً بضرورة اعتماد رؤية عالمية مشتركة لمكافحة تغير المناخ واللامساواة بين البلدان ودخلها ولضمان الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤ - ربط التعليم بالتنمية المستدامة: سيحدّد تقرير عام ٢٠١٦ دور التعليم في الخطة الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتنمية المستدامة، وسينقل المشاورات والشراكات المعقودة مع أخصائيين لا يعملون في مجال التعليم وإنما في قطاعات إنمائية أخرى. ولعل هذا الأمر يعطي فكرة عن الاحتياجات القطاعية الأخرى ويضمن إدماج التعليم في المبادرات الأخرى المتعلقة بالاستدامة.

## رصد هدف التعليم وغاياته لمرحلة بعد عام ٢٠١٥

سيُعدّ تقرير عام ٢٠١٦ النهج التي سيعتمدها للرصد العالمي وذلك من زوايا ثلاث، هي:

١ - الاستناد إلى استراتيجيات الرصد القائمة التي اعتمدت في التّسخ المتتالية للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والإحاطة بالدروس المستخلصة. وسينظر التقرير مجدداً في مسألة الإبلاغ عن قضايا التعليم العالمية بطرق تروق لعدد كبير ومتنوع من الهيئات بغض النظر عن موقعها وتبعيتها المؤسسية وصلاتها بالسياسات والممارسات وعمليات التقييم المتعلقة بالتعليم.

٢ - تلبية متطلبات الرصد الجديدة لجدول الأعمال العالمي للتعليم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وي طرح ذلك تحدياً بثلاثة أبعاد، هي: رصد مجموعة معقدة مؤلفة من هدف وغايات لم تحدّد وتُستحدث بعد؛ والنظر في خطة عالمية قيد الإعداد للتنمية المستدامة؛ وتحديد القاسم المشترك بين التعليم والتنمية المستدامة. وسيحدّد تقرير عام ٢٠١٦ المؤشرات الأنسب لقياس النجاح، والعمل برشاقة ومرونة، وسينظر في الصلة التي تربط على أرض الواقع أو في السياسات شتى أنواع ومظاهر التعليم بالأولويات الإنمائية الأخرى والعكس بالعكس.

٣ - تحسّين الإطار الناشئ لرصد التعليم والقيام في الوقت نفسه بدراسة الاستراتيجيات والأفكار البديلة المتعلقة بعمليات القياس والرصد. ومن المستبعد أن يتمّ التوصل قبل عام ٢٠١٦ إلى اتفاق واضح بشأن المعلمات الدقيقة للإطار الجديد للرصد العالمي. فالعديد من جوانب غايات التعليم من قبيل الطابع الجامع، والتعلم مدى الحياة، وتعليم المواطنة العالمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمهارات، هي جوانب معقدة تثير الجدل ولا تُرصد بسهولة. وسيكون العديد من عناصر إطار الرصد هذا قيد الإعداد؛ وسيحتاج بعضها إلى سنوات من العمل قبل أن تصبح صالحة للاستخدام.

واستناداً إلى هذه الزوايا، ستُتخذ الخطوات التالية لتوسيع نطاق إطار رصد التعليم وللارتقاء بجودته. فسيقوم تقرير عام ٢٠١٦ بما يلي:

١ - التشديد على نظم التعليم الوطنية وعلى دورها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك هدف التعليم وغاياته. وبما أنّ تقرير عام ٢٠١٦ سيقرّ بأهمية التركيز الأساسي على "توفير تعليم وتعلّم مدى الحياة يتسمان بالإنصاف والشمول والجودة لصالح الجميع"، سينظر عن كثب فيما تتضمنه نظم التعليم من مدخلات وعمليات ومخرجات، ويجمع المعلومات بشأن خصائص نظم التعليم وجميع مستويات التعليم النظامي وغير النظامي. وما زالت هناك إمكانيات كبيرة لتحسين الرصد العالمي للتقدم المحرز في مجال التعليم باستخدام مصادر جديدة وقائمة. وقد وضعت اليونسكو قاعدة البيانات العالمية بشأن الحق في التعليم. وقام البنك الدولي بتوسيع نطاق تَحجّه القائم على الأنظمة لتحسين

نتائج التعليم بحيث بات يضم أكثر من اثني عشر موضوعاً، وأدمج في الوقت نفسه بيانات نوعية عن الإدارة. وما زال مكتب التربية الدولي يوسّع نطاق قاعدة بياناته العالمية عن التربية. وتوفّر شبكة المعلومات عن التعليم في أوروبا، التابعة للاتحاد الأوروبي، معلومات وتحليلات عن نظم وسياسات التعليم في ٣٦ بلداً أوروبياً.

٢ - مسح الدروس واستخلاصها من مبادرات الرصد والتقييم الوطنية. فقد ازدادت كثيراً منذ عام ٢٠٠٠ القدرة على رصد التعليم وعلى إعداد التقارير بشأنه على الصعيد العالمي، فضلاً عن الصعيدين الإقليمي والوطني. وستستند سلسلة التقارير الجديدة إلى الدروس المستخلصة من هذه التجارب. وعلى سبيل المثال، يمكن استقاء الكثير من المعلومات بشأن استخدام ممارسات التقييم التكويني من التقارير الوطنية والإقليمية التي استُكملت مؤخراً بشأن التقدم المحرز في تحقيق التعليم للجميع. وفي الوقت نفسه، تقوم العديد من العمليات الوطنية لتقييم التعلّم بتقييم مجالات التعلّم التي لا تتناولها عمليات التقييم الدولية أو الإقليمية، وهذا ما ذُكر في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥.

٣ - تقييم المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في التعليم وبلوغ مستويات التعليم النظامي الذي لم يُعتبر من الأولويات في فترة برنامج التعليم للجميع. فقد أُدرجت اليوم إشارة إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي وإلى التعليم العالي في الغايات المحددة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وتمهيداً لهذه الغايات ذات النطاق الموسّع، سينظر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥ في القضايا المتصلة بالوصول إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي، وذلك من منظور المساواة بين الجنسين وبغية تقدير احتمال إنجاز الجميع التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٣٠. وسيستند تقرير عام ٢٠١٦ إلى هذه الأعمال لاستعراض البيانات المستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء، والسياسات المتعلقة بمراحل التعليم العليا.

٤ - مواصلة تقديم التقارير عن التقدم المحرز في تحقيق المؤشرات المتعلقة بالمخرجات الرئيسية والتي سيستمر إعدادها في السنوات القادمة. وعلى سبيل المثال، لا بدّ من بذل جهود متواصلة في المستقبل لاتخاذ تدابير عالمية تتعلق بالتنمية الخاصة بالطفولة المبكرة، وبتأثير التعلم في التعليم الابتدائي والثانوي (بما في ذلك تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة)، وبمهارات الكبار من قبيل الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب. وسيحتاج كلّ من خبراء التعليم والسلطات الإحصائية والمستخدمين النهائيين إلى الوقت لتنسيق الجهود المبذولة والتوصل إلى توافق في الآراء. وسيركّز تقرير عام ٢٠١٦ على أهمّ القضايا النظرية والعملية، مسترشداً بالنهج الشامل القابل للتكيف الذي اعتمده فريقُ التقرير أثناء عمله على المؤشرات الأخرى مثل الإنصاف في التعليم.

٥ - وضع إجراءات معيارية لرصد الإنصاف وتقديم التقارير بشأنه. فسيستند تقريرُ عام ٢٠١٦ إلى الخبرة التي راكمها التقرير في هذا المجال، مستمراً في تحديث مصادره وفي تغطية مزيد من البلدان للحرص على أن

تتمتع تدابير الإنصاف بصفة تمثيلية عالمية. وعلى الرغم من التزام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ برصد الإنصاف، لا يُعرف ما إذا كانت إحدى الهيئات الدولية ستمنح تفويضاً لإرساء الأسس اللازمة لرصد مظاهر اللامساواة في مجال التعليم. ويستطيع فريق التقرير أن يساهم في هذا المجال مساهمة كبيرة.

٦ - رصد العلاقات في القطاعات كافة لإنجاز خطة طموحة وتحويلية تكفل تحقيق التنمية المستدامة. فقد استعرض التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي ٢٠١٣/٢٠١٤ آثار التعليم على مجموعة مختارة من نتائج التنمية. وسيتمسح تقرير عام ٢٠١٦ في استعراض آثار التعليم على التنمية المستدامة، وسيجمع مزيداً من الأدلة التي تبين الطريقة التي تؤثر بها أنماط اقتصادية واجتماعية وسياسية وجنسانية وديمقراطية محدّدة في التعليم وأسباب هذا التأثير. وسيجري بوجه خاص تحديد المؤشرات اللازمة لقياس قوة العلاقات بين القطاعات.

### مشكلات التمويل وتحدياته

سيستمرّ تقرير عام ٢٠١٦ في رصد الإنفاق الداخلي وتدفق المعونة الدولية من أجل التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، سينظر بتمعّن في المواضيع التالية:

١ - ما هي البنية المالية التي تنبثق عن إطار التعليم العالمي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥؟

ألف ما هي التغيرات التي أحدثت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥؟ سيعمل تقرير عام ٢٠١٦ على مقارنة النتائج المنبثقة عن مؤتمر مونتييري بشأن تمويل التنمية المعقود في عام ٢٠٠٢ بالنتائج التي سيولدها المؤتمر المقبل المتعلق بتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا عام ٢٠١٥. واستندت الأهداف الإنمائية للألفية إلى افتراض مفاده أن الحكومات عاجزة عن تعبئة ما يكفي من الموارد الداخلية لتمويل الأهداف وأن هذه الفجوة يتوجّب سدّها بتقديم معونة رسمية للتنمية أو إلغاء الديون. وقد تغيّر هذا الافتراض اليوم. فيبدو أن المناقشات الجارية بشأن البنية المالية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ تضع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية تمويل التعليم بتعزيز فعالية الأنشطة الرامية إلى تعبئة الموارد الداخلية. ومع ذلك، سيكون التمويل الدولي ضرورياً لتحقيق الغايات بحلول عام ٢٠٣٠. ومع أنه يُرجّح أن تنخفض بوجه عام المعونة الداعمة للتعليم خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، والتي تشكّل جزءاً من مجموع النفقات الوطنية المخصصة للتعليم، ستبقى المعونة الخارجية ذات أهمية حاسمة لبعض البلدان. وسينظر تقرير عام ٢٠١٦ في الطريقة التي يمكن أن تُستغلّ بها في شتى السياقات القطرية مصادر التمويل الدولي المختلفة، بما في ذلك الجهات الممّولة الناشئة الجديدة (مثل البرازيل والصين والهند)، كما سينظر التقرير في التحديات التي يولدها ضعف البنية العالمية المعتمدة لتخصيص موارد التعليم.

باء ما هي الإمكانيات التي تنطوي عليها المصادر المختلفة لتمويل جدول الأعمال الجديد للتعليم؟ سيقم تقرير عام ٢٠١٦ دور مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل العام الداخلي، والتمويل العام الدولي، وتمويل الأسر المعيشية، والمصادر والآليات الابتكارية (ومن بينها المصادر والآليات المتصلة بالقطاع الخاص) المخصصة لتمويل جدول الأعمال الجديد للتعليم. وبما أنه قد أُقِرَّ بأن التمويل الحكومي أمر رئيسي، يجب تعزيز تعبئة الموارد الداخلية. ويتذرع بعضهم بحجة أن الاستخدام المكثف في مجال التعليم بعد عام ٢٠١٥ للاستثمارات الخاصة وللمبالغ الممنوحة بشروط غير ميسرة قد يُقوّض التقدم المحرز فيما يخص القدرة على تحمّل الديون؛ ولا بدّ من تحليل نتائج استخدام هذه المصادر وغيرها من مصادر التمويل.

٢ - ما هي المسائل الرئيسية المتعلقة بالتعليم والتمويل في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥؟

إنّ التمويل ضروري لتحقيق نتائج التعليم المرجوة ولكن يجب أن يخضع استخدامه للقياس والتحليل. وصحيح أن نتائج التعلّم الجيدة تتطلب حداً أدنى من الإنفاق، إلا أن مجرد زيادة الموارد لا يشكّل ضماناً للنجاح. وسيستعد تقرير عام ٢٠١٦ عن المسألة الضيقة المتمثلة في تعبئة الموارد ليتساءل عن كيفية التعامل مع الموارد القائمة للمضي قدماً، وبالتالي لينظر في طريقة تعزيز فعالية وكفاءة وعدالة التمويل المخصص عن طريق مصادر مختلفة للتعليم في شتى البلدان. وفضلاً عن ذلك، يدعو الطابع العالمي لجدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى معالجة قضايا جديدة متعلقة بالتمويل في إطار التقرير. ومن بين المسائل الرئيسية المتصلة بالتعليم والتمويل في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

ألف كيف يختار ممّولو التعليم المجال الذي سيستثمرون فيه؟ سيبحث تقرير عام ٢٠١٦ في الأسباب المختلفة التي تدفع شتى مصادر التمويل إلى تخصيص مواردها بطريقة معينة. ويتأثر عادة التمويل الحكومي بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية؛ ويتمشى التمويل الخاص مع منطق السوق وينجذب إلى المجالات التي تُجنّى فيها أعلى الأرباح. والسؤال المطروح هو التالي: كيف سينعكس ذلك على تمويل التعليم في إطار مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥؟ فلا تتساوى جميع الدولارات المستثمرة في مجال التعليم. وينبغي فتح مناقشة لمعرفة أنواع الموارد المحددة التي سيحتاج إليها بلوغ الغايات.

باء كيف تستطيع الحكومات تعزيز فعالية الإنفاق، علماً بأن التمويل الداخلي الذي يقدمه القطاع العام يشكّل في معظم البلدان الجزء الأكبر من التمويل المخصص للتعليم؟ من أجل تحسين نوعية الإنفاق وأثره، سيستعرض تقرير عام ٢٠١٦ محاسن ومساوئ النهج والسياسات المختلفة التي تسعى إلى تعزيز كفاءة إنفاق الموارد العامة، كما سيقوم بتحليل مظاهر عدم الإنصاف التي تعترى الإنفاق داخل البلدان.

جيم كيف تستطيع الحكومات أن تحقّق التوازن بين الكفاءة والإنصاف؟ سيستعرض تقريرُ عام ٢٠١٦ كيفية ضمان حقوق الفئات المهمّشة في هذه العملية، وسيقيّم الاستراتيجيات كالشراكات المعقودة بين القطاعين العام والخاص التي تتيح للحكومات توجيه التمويل في مجال التعليم العام عن طريق القطاع الخاص بغية توفير مزيد من الخيارات في نظام التعليم أو استرجاع التكاليف.

دال ما هي الفوائد والعوائق التي ينطوي عليها تقديم المعونة عن طريق آلية عالمية مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم؟ وهل هذه الآلية كافية لضمان اتساق الموارد مع الاحتياجات؟ ستبقى قضية الفعالية والكفاءة والإنصاف مهمة بالنسبة إلى الوكالات المانحة أياً كان الشكل الذي سيّخذه التمويل الدولي المخصص للتعليم.

٣ - كيف يمكن عقد روابط أوثق بين التعليم والقطاعات الأخرى في القرارات المتصلة بالإنفاق؟

ألف سيتناول تقريرُ عام ٢٠١٦ العلاقات المشتركة بين القطاعات فيما يخص تمويل خطة التنمية المستدامة. وسيجيب عن الأسئلة التالية: هل يمكن تحقيق مكاسب على صعيد الفعالية والكفاءة والإنصاف بفضل تعزيز التعاون والتخفيف من ازدواج الجهود بين القطاعات؟ وهل يمكن قياس ما كان للإنفاق في قطاعات مثل الصحة والحماية الاجتماعية من آثار على صعيد نتائج التعليم؟ وما هي التسويات والتكاليف التي تنطوي عليها مختلف الأشكال المعتمدة لتقديم المعونة؟ فهل ينبغي مثلاً مساعدة البلدان على استحداث أنظمة لدرّ الدخل تعمل على نحو أفضل أم ينبغي تمويل قطاع ما تمويلاً مباشراً؟

باء إلى أي مدى تعمل البلدان والجهات المانحة على وضع استراتيجيات متعددة القطاعات من أجل تحقيق التعليم والأهداف الأخرى؟ سيبحث التقريرُ في دراسات الحالات المتصلة بالإنفاق الحكومي، وذلك بغية تحديد الوزارات والوكالات المانحة التي تقوم بتخطيط وتنفيذ هذا النوع من الاستراتيجيات ومن أجل بيان مدى قيام هذه الوزارات والوكالات بذلك.

جيم سيقدّر تقريرُ عام ٢٠١٦ التكاليف المترتبة على مقتضيات تمويل التعليم من أجل إنجاز خطة للتنمية المستدامة. وسيستخدم لهذا الغرض نماذج جديدة لتمويل التعليم تتضمن عناصر لا تُحسب عادة ضمن التكاليف ولكنها أصبحت اليوم مهمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

### التعليم والاستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

سيركّز تقرير عام ٢٠١٦ تركيزاً مواضعياً على التعليم والاستدامة، وسيشدّد بالتالي على العلاقات المشتركة بين القطاعات والتي تربط التعليم بالقطاعات الإنمائية الأخرى، وذلك على النحو المعروض في أهداف التنمية المستدامة الستة عشر



الأخرى التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة. وسيقدم التقرير إطاراً نظرياً يوضح الافتراضات الرئيسية والنوايا البارزة لأهداف التنمية المستدامة التي يجري إعدادها، وذلك على عكس تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على التخفيف من حدة الفقر.

وسيشدد هذا التقرير على الدور الأساسي للتعليم، حرصاً منه على أن يفهم الناس المخاطر التي قد يواجهونها إذا لم تُحقق التنمية المستدامة والطريقة التي تؤثر بها أعمالهم في الآخرين، وعلى أن يعرفوا الاستراتيجيات الإيجابية التي تهم مجتمعاتهم المحلية والتي يمكن أن تطبق فيها. وهذا يضع التعليم في صميم المناقشات المتصلة بالتنمية المستدامة ويجعل منه وسيلة لتحسين نوعية الحياة، وتعزيز التوظيف اللائق، وتشجيع المشاركة المدنية، وفسح المجال أمام جميع المواطنين للعيش حياة تضمن الكرامة والمساواة وتمكين المرأة والعدل.

وتحقيقاً لهذا الهدف، يتعين النظر إلى التعليم على أنه يتجاوز التعليم المدرسي الأساسي سعياً إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لسبل العيش والحياة، مع تحديد أغراض أوسع نطاقاً تشمل التعلم مدى الحياة من خلال مضامين ومناهج تجديدية ومع التركيز على تعليم الكبار والتعلم غير النظامي والتعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقيمة تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وبدل النظر إلى التعليم بمعزل عن التنمية، سيعتبر تقرير عام ٢٠١٦ أن التعليم جزء أساسي من الخطة الجديدة للتنمية المستدامة. وفي حين لم تُجر دراسات تجريبية كافية عن علاقات محددة، سيكشف هذا القسم عن الفجوات في المعارف والبحوث والسياسات، ويقترح جدول أعمال لتقديم أدلة أقوى.

وسيعالج القسم المواضيعي بعض المسائل كالتالية:

- كيف يمكن توضيح الصلات التي يقيمها التعليم مع القطاعات الأخرى؟
- ما هي السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تقوّي بفعالية الروابط بين التعليم والاستدامة؟
- ما هي الآثار العميقة للتعليم النظامي على الممارسات الثقافية والمساواة بين الجنسين والبيئة والتميز والعدالة الاجتماعية؟ وكيف ينبغي قياس هذه الآثار في المستقبل؟
- ما هي النتائج الطويلة الأجل التي يخلّفها التعليم غير النظامي والتدريب على المهارات التقنية والتطور المهني على تنمية الكبار واعتماد الممارسات الداعمة للاستدامة؟

وسينظر تقرير عام ٢٠١٦ بصورة شاملة في الروابط القائمة بين التعليم والتنمية المستدامة، وذلك بتقديم الحجج النظرية المستمدة من الدراسات، وبالاستناد إلى الأدلة القائمة المستقاة من البحوث، وتحليل عمليات التدخل الميداني. وترد فيما يلي المواضيع الأولية المقترحة في هذا الصدد، وستحدد المواضيع النهائية بعد النظر في التعليقات التي ستتمخض عنها عملية التشاور الخاصة التي ستجرى على الإنترنت مع جهات من بينها أعضاء شبكة حلول التنمية المستدامة.

**الزراعة والأمن الغذائي وتحسين التغذية:** تظهر الصلة بين الغذاء والتعليم في أشكال عديدة. فيؤدي الطعام المغذي الذي يتناوله الأطفال في المدرسة إلى تحسين قدرتهم على التعلم. ويعرض الجوع وسوء التغذية ونقص المغذيات تطوّر الدماغ والقدرة على التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة لخطر شديد. وتستقطب الوجبات المقدّمة في المدارس التلاميذ فتحثهم على الالتحاق بالمدرسة وعلى البقاء فيها وتساعدهم على التعلم. وفي الوقت نفسه، يساعد التعليم الناس على فهم كيفية العيش حياة صحية وأهمية اتباع نظام غذائي مغدّ وعلى معرفة مكونات هذا النظام الغذائي. ويؤدي تعليم الأهل، ولا سيما تعليم الأمهات، إلى تحسين تغذية الأطفال بدرجة كبيرة وإلى التخفيف من جوع الأطفال. وأثبتت البحوث أن التعليم الأساسي يمكنه أن يساعد المزارعين الريفيين الذين يعيشون من مزروعاتهم على اعتماد تكنولوجيات جديدة وإدماجها في عملهم.

وهناك روابط أخرى ملاحظة على أرض الواقع ستكون موضع بحث، بما في ذلك تحليل الأثر الذي يمكن أن يخلفه التعليم الجيد النوعية على التنمية الريفية والأمن الغذائي؛ والآثار الناجمة عن المناهج الدراسية التي توفر تعليماً له أبعاد غذائية وبيئية؛ وأهمية الإلمام بالقواعد المالية الأساسية واتباع تدريب مهني لزيادة المحاصيل الزراعية؛ ودور التعليم في استحداث أشكال زراعية أكثر استدامة وفي تسويق المنتجات.

**الأطفال الأصحاء ينعمون بحياة صحية:** يظهر في عدد كبير من البحوث أن الصحة والتعليم أمران متلازمان وأن تدعيم أحد هذين القطاعين يدفع بالثاني قدماً. ويلقى التعليم قبولاً أكبر في المجتمعات المحلية إذا اقترن بعمليات متصلة بالصحة. وعلى نحو مماثل، يؤدي تحسين صحة الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إلى تحسين مؤشرات التعليم مثل معدلات الحضور المدرسي. وتؤدي الخدمات الصحية الموفّرة في المدارس وبرامج التعليم غير النظامي - مثل البرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي والتغذية، والبرامج المتصلة بصحة الفم، وحملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية - إلى تعزيز السلوك الصحي وزيادة احتمال حصول الأطفال على الرعاية الصحية الأساسية. كما يُرجّح أن يقوم الأهل المتعلّمون بنقل الرسائل المتعلقة بالصحة، على نحو فعّال، إلى أطفالهم وإلى المجتمع الأوسع الذي يعيشون فيه.

وسيحرص تقرير عام ٢٠١٦ على توضيح هذه الروابط من خلال تحليل معنى "الإلمام بالمبادئ الصحية" باعتباره مهارة من المهارات اللازمة لتشجيع التمتع بصحة جيدة والحفاظ عليها. وسينظر التقرير أيضاً في الطريقة التي تؤثر بها الروابط القوية بين التعليم والصحة في التحولات الأوسع التي تحدث في المجتمع: أي في بناء القدرات وتمكين المرأة والنمو الاقتصادي والمشاركة المدنية، التي تشكّل جميعها الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. وسيتولى أيضاً التقرير مناقشة الدور المحتمل للتدريس الموسّع في المساعدة على مكافحة الأزمات الصحية الرئيسية والأوبئة.

**المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** يمكن أن يشكّل التعليم جزءاً من عملية تحوّل اجتماعي تشمل الرجال والنساء والفتيات والفتيات وتسعى إلى إيجاد مجتمع أكثر إنصافاً للجنسين. وتوجد بالفعل دلائل قوية تثبت أن التعليم عامل هام لصون حقوق الفتيات وتمكينهن من اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهن. ويمكن أن يفضي تعزيز التحصيل العلمي للفتيات إلى الحدّ من انتشار زواج الأطفال وحمل المراهقات، ويقود إلى تقليص حجم الأسر. ويدعم التعليم التقدّم في تحقيق

المساواة بين الجنسين الذي يعوقه استمرارُ أوجه التحيز والقوالب النمطية المتصلة بنوع الجنس، فضلاً عن التقاليد والقيم والأعراف الثقافية التي تبرز التمييز ضد النساء والفتيات في المؤسسات الاجتماعية والممارسات اليومية.

وسينظر تقرير عام ٢٠١٦ في الوسائل الفضلى الكفيلة بإبقاء الفتيات في المدارس مع الحرص على أن يتلقى كلا الفتيات والفتيان تثقيفاً جنسياً شاملاً وخدمات صحية تلي احتياجات الشباب وتدرّساً يراعي الاعتبارات الجنسانية. وسيركّز التقرير على البرامج المعنية بتعليم الكبار القراءة والكتابة وتلك المعنية بالتعلّم غير النظامي، لأنّ النساء يحتجن إلى الانتفاع بمختلف أنواع التعلّم خارج المؤسسات التعليمية ليكتسبن المهارات اللازمة للمشاركة في أسرهنّ ومجتمعهنّ مشاركة كاملة. وستتناول التقريرُ الأعراف التي تميّز بين الجنسين، مثل التقسيم غير المتوازن للأعمال المنزلية الذي يقلّل فرص الفتيات والنساء في التعليم، والقوالب النمطية السائدة في ثقافة المدرسة وسوق العمل فيما يخص الخيارات المهنية (في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مثلاً). وسينظر أيضاً في الطريقة التي يمكن أن يدعم فيها التعلّم المساواة بين الجنسين في سوق العمل وفي الأوساط العامة الأخرى. وستتناول التقريرُ مسألة التصدي للعنف القائم على الانتماء الجنسي في المدارس، من خلال المناهج الدراسية، ومدونات السلوك، والمساحات الآمنة، والنظم الفعّالة المعنية بالإبلاغ والإحالة، ومشاركة الجميع في المجتمعات المحلية بمن فيهم الرجال والفتيان، وغير ذلك. وسينظر أيضاً في الدور الذي يؤديه التعليم لمكافحة سائر مجالات العنف الممارس ضد النساء والفتيات مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

**التنمية الحضرية والبنى الأساسية بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تتطلّب التنمية الحضرية عناية خاصة لأن المدن هي الأماكن التي تتركز فيها الإنتاجية والفرص ولأن معظم سكان العالم يعيشون اليوم في المناطق الحضرية. وسينظر تقريرُ عام ٢٠١٦ في المحاور الرئيسية التي تربط التنمية الحضرية بالتعليم، مثل الدور الذي يمكن أن تؤديه المدن في التنمية المستدامة والابتكارات البيئية بفضل احتوائها عدداً كبيراً من الأفراد الذين تابعوا تعليماً عالياً. وسيقيم التقريرُ دور الجامعات ومؤسسات البحوث الواقعة داخل المناطق الحضرية الواسعة في الابتكارات الاقتصادية، وقدرة المخططين العمرانيين وصانعي السياسات على الاستعانة بما توفّره المؤسسات التعليمية من أجل التخطيط لإقامة مدن لها مزيد من مقومات البقاء. وسيعتبر التقريرُ أنه من أجل إقامة مناطق حضرية تكون بمثابة "مراكز معارف" تعمل في إطار شبكات ويعيش فيها مواطنون يتمتعون بوعي اجتماعي وبيئي، يجب أولاً إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم ما قبل الابتدائي وفي التعليم الابتدائي.

وسينظر التقريرُ أيضاً في موضوع عدم الإنصاف الذي يتجلى مثلاً في الفروق بين أنواع المهارات المكتسبة ومستوياتها عند مقارنة المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. كما يمكن أن تتفاقم بسبب التعليم ومن خلاله مظاهر اللامساواة على صعيد الانتفاع والوضع المادي والنفوذ سواء داخل المدن أو فيما بين المناطق الحضرية والريفية. ومن أبرز العوائق أمام توفير التعليم وتحقيق التعلّم مدى الحياة النقص في المرافق والبنى الأساسية المناسبة. وتتمتع وسائل الراحة، من قبيل الطرقات والنقل العام ومصادر المياه النظيفة والمراحيز غير المختلطة الصالحة للاستخدام والكهرباء وغير ذلك من المصادر الفعّالة

للطاقة، بأهمية بالغة لتهيئة بيئات ينعم فيها المرء بالسلامة والصحة والأمن إذ تفسح المجال للتعلّم وتزيد من الحضور المدرسي، ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات.

كما سيضمّن تقرير عام ٢٠١٦ دراسةً نقديةً لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ابتكار المعارف ونشرها وتقاسمها، بما يؤدي إلى زيادة الحراك الاجتماعي والتخفيف من مظاهر اللامساواة. ونتيجةً للتطورات التي ستطرأ بعد عام ٢٠١٥، يجري حالياً وضع وتصميم أدوات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفها تحسين التعليم، وتوطيد التعاون على الصعيد العالمي، والتوعية، واستخدام مجموعات البيانات المعاصرة المتصلة بالرصد وتنفيذ البرامج.

**إدارة الشؤون البيئية:** سيستعرض تقرير عام ٢٠١٦ الدلائل التي تستهدف بيان ما إذا كان الراشدون المتعلّمون قادرين أكثر من غيرهم على اتخاذ قرارات مستنيرة تحافظ على البيئة، وذلك مثلاً فيما يخص مكافحة تغير المناخ واستخدام الموارد استخداماً مسؤولاً واستحداث أنظمة مستدامة للمياه والصرف الصحي وصون النظم البيئية. وسينظر التقرير في الوسائل التي قد تحمل الناس على تغيير عاداتهم واتباع سلوك أكثر استدامة، وسيطرح السؤالين التاليين: كيف يُحدث التعليم تغيرات في السلوك اليومي المرتبط بالبيئة وما هي الطرق التي يلجأ إليها التعليم لإحداث هذه التغيرات؟ وهل يمكن أن يؤدي التعليم والتعلم غير النظامي وتعلّم الكبار إلى إكفاء الوعي البيئي وتعزيز صون البيئة؟

وسينظر التقرير في مدى قيام المناهج المدرسية والممارسات المعتمدة للتدريس وبرامج تعلّم الكبار بالترويج لوضع "جدول أعمال صديق للبيئة" وتعزيز التنمية المستدامة بيئياً والمسؤولية تجاه البيئة. وسيستأهل التقرير عما إذا كان موضوعاً الترابط العالمي والاستدامة البيئية مدججين في المضامين التعليمية الرسمية والممارسات التربوية، على غرار أثر شراء الألبسة الزهيدة الثمن على الاحترار العالمي أو التخلص من النفايات في مناطق بعيدة عن المحيط المباشر للطلاب.

وسيقم أيضاً تقرير عام ٢٠١٦ ما إذا كان نَحجّ التعلم مدى الحياة من شأنه أن يزيد قدرة الناس على تحمّل التغيرات وعلى التكيف مع تغيّر المناخ وعلى التصدي لهذا التغير. وسينظر التقرير في آخر الأدلة التي تبين الطريقة التي تستخدم بها الفئات المتعلّمة التكنولوجيات الجديدة مثل الرسائل الهاتفية ونظام تويتر والمدونات الإلكترونية للنضال في سبيل حماية البيئة. وستقدّم أيضاً الأدلة التي تُظهر طريقة قيام مؤسسات التعليم العالي والبحوث بتدريب الطلاب ورسمي السياسات على موضوع التنمية المستدامة والتي تبين ما إذا كانت هذه المؤسسات تساهم مساهمة كبيرة في التطوير والتدريب المهنيين.

**إقامة مجتمعات سلمية وجامعة تركز على حقوق الإنسان:** سيولي تقرير عام ٢٠١٦ عناية خاصة لما يولّده التعليم من أثر يساهم في قيام مجتمعات يزداد فيها الطابع التشاركي والسلمي والجامع وتتسم بمزيد من التماسك الاجتماعي وتقوم على سيادة القانون، مع الحرص على صون الحقوق المدنية المكفولة لجميع الأفراد والفئات. وتنتج المجتمعات السلمية والجامعة أكثر من غيرها إلى توفير مزيد من الفرص التعليمية العادلة وإلى دعم هذه الفرص. ويشكّل العنف المسلح واستغلال الأطفال والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر أمثلة على السياقات التي تقوّض قدرة الأفراد على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم ومن بينها الحق في التعليم. وقد طرأت مؤخراً بعض الأحداث التي قامت فيها جماعات

مسلحة باستهداف مدارس ومعلمين وطلاب. ويساعد النهوض بحقوق الإنسان من خلال التعليم والقوانين والسياسات على صون حقوق المرأة والطفل والفئات المهمشة ويسر إقامة مجتمعات سلمية.

ويفضي التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى النهوض بالقيم والمعتقدات التي تنطوي عليها حقوق الإنسان، ويمكن البدء بذلك في التدريس النظامي. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساهم تعزيز الانتفاع بالتعليم الثانوي والعالي في تشكيل حد أدنى من المجتمعات المتعلمة والمواطنين والقادة المتعلمين القادرين على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. وبإمكان التعليم أن ينهض بحقوق الإنسان بتعزيز مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرارات وتيسير الاستعانة بسبل الانتصاف القانونية ومكافحة ظاهرة اللامساواة. ويمكن أن يساهم التعليم في حث الناس على الدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين وعلى تنظيم أنفسهم وعلى المشاركة في المقاومة السلمية وعلى المطالبة بمزيد من العدالة الاجتماعية.

وسينظر تقرير عام ٢٠١٦ في مجموعة من القضايا المتصلة بالمجتمعات الجامعة بما في ذلك الإدارة والاحتجاج والسلامة. وتشكل الإدارة الرشيدة عاملاً رئيسياً من العوامل التي تشجع على إقامة مجتمع سلمي وعادل. وتحتاج الإدارة الفعالة والعدالة إلى مواطنين متعلمين. كما تتطلب الإدارة الفعالة كفاءات واسعة ومرونة كبيرة تستمد أسسها من التعليم الأساسي والإلمام بالعلوم، وتفترض هذه الإدارة أن تكون المؤسسات قادرة على مواجهة المشكلات وحلها، وعلى المشاركة في التخطيط الطويل الأجل الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وعلى التعاون فيما بينها عبر القطاعات.

## الخاتمة

يعتزم تقرير عام ٢٠١٦، وهو التقرير الأول في سلسلة جديدة من التقارير التي ستصدر بعد عام ٢٠١٥، وضع مجموعة جديدة من الأدوات وحزمة أدوات لرصد هدف التعليم وغاياته في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وسينظر القسم المواضيعي لتقرير عام ٢٠١٦ في الصلات المتبادلة التي تربط التعليم بالجوانب الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسيعرض كيفية تغيير ملامح الدور الذي يؤديه التعليم ليساهم في الخطة الطموحة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسيولى التقرير توثيق المبادرات المشتركة بين القطاعات التي تتسم بالفعالية من حيث التكاليف وتناسب الظروف وتتسم بالاستدامة. ويمكن أن تمهد هذه المبادرات، مدعومةً بالمؤشرات المناسبة المشتركة بين القطاعات، الطريق للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل تيسير بلوغ أولويات التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، هناك مجموعة متنوعة من آليات التمويل التي ستؤدي دوراً حاسماً، بما في ذلك تمويل النهج المشتركة بين القطاعات.

وتتطلب الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة تغيير ملامح التعليم. فعلى الأهداف أن تتخطى مجرد الانتفاع بالتعليم النظامي لتتساءل عن نوعية التعليم وأغراضه وعمما إذا كان هذا التعليم عادلاً للجميع وعن مكانته في إطار التعلم مدى الحياة الذي يلقن فيه الناس والمجتمعات مبادئ الشمول والسلام والتماسك، وهذا ما يتيح إنشاء عالم مستدام للأجيال القادمة.